

Distr.: General
17 December 2004
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة حقوق الإنسان

الدورة الحادية والستون

١٤ آذار/مارس - ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٥

البند ١٢ من جدول الأعمال المؤقت**

إدماج حقوق الإنسان للمرأة والمنظور الذي يراعي نوع الجنس: العنف ضد المرأة

لجنة وضع المرأة

الدورة التاسعة والأربعون

٢٨ شباط/فبراير - ١١ آذار/مارس ٢٠٠٥

البند ٣ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة ودورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٥: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين": استعراض تعميم مراعاة المنظور الجنساني في كيانات منظومة الأمم المتحدة

تقرير صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة عن القضاء على العنف ضد المرأة

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل طيه إلى لجنة وضع المرأة ولجنة حقوق الإنسان التقرير الذي أعده صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة عن أنشطته للقضاء على العنف ضد المرأة عملاً بقرار الجمعية العامة ١٦٦/٥٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥.

* E/CN.6/2005/1

** E/CN.4/2005/1

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٣	٦-١	مقدمة
		أولا - الصندوق الاستئماني لدعم الإجراءات الرامية إلى القضاء على العنف ضد المرأة:
٤	١٠-٧	دورة تقديم المنح لعام ٢٠٠٤
		ثانيا - توسيع النطاق الذي تصله مساعدات الصندوق الاستئماني وزيادة آثاره: تكرار
٨	١٧-١١	المبادرات الممولة من الصندوق الاستئماني في أماكن أخرى والتوسع فيها
١١	٢٠-١٨	ثالثا - خاتمة

مقدمة

١ - طلبت الجمعية العامة في قرارها ١٦٦/٥٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ إلى صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة أن يأخذ في اعتباره الحاجة إلى، في إطار ولايته، تعزيز أنشطته للقضاء على العنف ضد المرأة بغية التعجيل بتنفيذ التوصيات الواردة في إعلان^(١) ومنهاج عمل بيجين^(٢). ويتعاون الصندوق الإنمائي، في قيامه بذلك، تعاوناً وثيقاً مع وكالات منظومة الأمم المتحدة وهيئاتها ذات الصلة، كجزء من جهوده المبذولة على نطاق المنظومة للقضاء على العنف ضد المرأة.

٢ - وفي إطار التوجيه الوارد في قرار الجمعية العامة ١٦٦/٥٠، أنشئ الصندوق الاستئماني لدعم الإجراءات المتخذة للقضاء على العنف ضد المرأة في عام ١٩٩٦، وبدأ عمله في عام ١٩٩٧، وعُهد إلى الصندوق الإنمائي للمرأة بمهمة إدارته. وأصبح الصندوق بموجب هذا القرار الآلية الرئيسية للنهوض بالتدابير المتعلقة بالعنف القائم على أساس نوع الجنس المحددة في إعلان ومنهاج عمل بيجين. وواصل الصندوق الاستئماني، منذ إنشائه، تحديد ودعم المشاريع المبتكرة والحافزة في مختلف أرجاء العالم التي تهدف إلى اختراق مجالات جديدة وإيجاد نماذج حديثة وتعبئة دوائر مناصرة جديدة في إطار الحركة المتنامية للقضاء على العنف القائم على أساس نوع الجنس بجميع مظاهره.

٣ - ويسرد هذا التقرير المقدم إلى الدورة التاسعة والأربعين للجنة وضع المرأة والدورة الحادية والستين للجنة حقوق الإنسان الأنشطة التي اضطلع بها صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة خلال عام ٢٠٠٤ للقضاء على العنف ضد المرأة.

٤ - يقوم الصندوق الإنمائي للمرأة، من خلال الصندوق الاستئماني لدعم الإجراءات الرامية إلى القضاء على العنف ضد المرأة، بربط الجهود المبتكرة الرامية إلى إنهاء العنف ضد المرأة بالفرص المتاحة لتكرار الاستراتيجيات الناجحة في أماكن أخرى والتوسع فيها. ويستخلص الصندوق الاستئماني دروساً وممارسات جيدة تهمدي بها البرامج الأكبر حجماً للصندوق الإنمائي للمرأة ومجتمع المدني وشركائه الحكوميين والتابعين للأمم المتحدة على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي.

٥ - ومنذ أن بدأ تشغيل الصندوق الاستئماني، قدم منحاً بمبلغ ٨,٣ ملايين دولار لـ ١٧٥ مبادرة في ٩٦ بلداً. وقد طرأت في السنوات القليلة الماضية زيادة كبيرة جداً على الطلبات المقدمة للحصول على منح من الصندوق الاستئماني، الأمر الذي يجسد الطابع الفريد للصندوق الاستئماني بوصفه آلية للتمويل في سياق عالمي لا يزال العنف القائم على أساس نوع الجنس يشكل فيه تهديداً دائماً لحياة المرأة ورفاهها، ولنشاط الأوساط المناصرة

التي استجابت لتوصيات منهاج عمل بيجين والاستعراض الخمسي لتنفيذه باتخاذ إجراءات على الصعيد الوطني.

٦ - ومما يؤكد، على وجه اليقين، أهمية تعزيز الجهود الرامية إلى تمويل الصندوق الاستثماري لتنظيم الاستعراض العشري لتنفيذ منهاج عمل بيجين أثناء الدورة التاسعة والأربعين للجنة وضع المرأة. وقد أدى الصندوق الاستثماري دورا هاما في التغييرات التي تحققت على مدى العقد الماضي. إلا أن الفجوة المستمرة والمتسعة بين الموارد المتاحة من خلال الصندوق الاستثماري والطلبات المقدمة لدعم مبادرات جديدة تحمل في طياتها احتمالا قد يرى الواقع بشكل أكمل بكثير.

أولا - الصندوق الاستثماري لدعم الإجراءات الرامية إلى القضاء على العنف ضد المرأة: دورة تقديم المنح لعام ٢٠٠٤

٧ - في إطار الدورة التاسعة لتقديم المنح من الصندوق الاستثماري، جرى في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ تقديم ٩٠٠.٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة إلى ١٧ مبادرة في ٢١ بلدا. وعلى غرار السنوات السابقة، كان الطلب على الدعم المقدم من الصندوق الاستثماري يفوق كثيرا موارده، ولم يتمكن إلا من تمويل جزء صغير من طلبات المنح التي وردت إليه.

٨ - وتنفيذا لتوصيات اللجنة الاستشارية لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة بالتوسع في تفسير العنف القائم على أساس نوع الجنس في مجال تركيز وعمل الصندوق الاستثماري، وتوصيات لجنة الصندوق الاستثماري المشتركة بين الوكالات لتقييم المشاريع بالنظر في الدعوات المطالبة بوضع مقترحات تركز على صلات مواضيعية محددة بالعنف القائم على أساس نوع الجنس، جرى خلال الأنشطة المتصلة بتقديم المنح لعام ٢٠٠٤ طلب مقترحات تركز على استراتيجيات لمنع العنف القائم على أساس نوع الجنس والتصدي له في سياقات الصراع وما بعده. بالعنف القائم على أساس نوع الجنس، جرى خلال الأنشطة المتصلة بتقديم المنح لعام ٢٠٠٤ طلب مقترحات تركز على استراتيجيات لمنع العنف القائم على أساس نوع الجنس والتصدي له في سياقات الصراع وما بعده.

٩ - وجرى تقديم مقترحات لكي تستعرضها بصفة نهائية لجنة تقييم المشاريع المشتركة بين الوكالات التابعة للصندوق الاستثماري، التي تمثل آلية منسقة تستهدف إتاحة الفرصة لأعضاء منظومة الأمم المتحدة ككل لتجتمع سويا، مع أعضاء منظمات المجتمع المدني النسائية، لتحديد مخصصات المنح وخطط الصندوق الاستثماري الطويلة الأجل. وشمل أعضاء

لجنة تقييم المشاريع لعام ٢٠٠٤ ممثلين من منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وشعبة النهوض بالمرأة التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وإدارة الأمم المتحدة لعمليات حفظ السلام، وإدارة الأمم المتحدة للشؤون السياسية، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وعدد من المنظمات غير الحكومية. وسيجري الاضطلاع بالمبادرات الـ ١٧ التالية من خلال مقترحات جرت الموافقة عليها في الدورة التاسعة للصندوق الاستئماني:

- في نيجيريا، سيجري التصدي للانتهاكات التي تتعرض لها المرأة في مناطق الصراع بتوجيه انتباه الجماهير إلى هذه المسألة والمساعدة في إيجاد توافق في الآراء داخل المجتمعات التي تشهد صراعات على رفض العنف القائم على أساس الجنس.
- في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ستقدم المساعدة للرجال وقيادات المجتمع المحلي في التصدي للمواقف والتصورات المتصلة بالعنف الجنسي وحقوق المرأة، ووضع استراتيجيات محلية جماعية، وتعزيز الهياكل المجتمعية من أجل تحسين سبل المواجهة
- في جنوب السودان، سيجري بناء القدرة على توثيق آثار الصراع المسلح على المرأة، وسيجري عرض نتائج هذا التوثيق على مقرري السياسات ومنظمات المجتمع المدني للمساعدة في إعادة البناء بعد انتهاء الصراع.
- في دارفور، سيجري القيام بمبادرة لزيادة فهم موظفي وسائط الإعلام للعنف القائم على أساس نوع الجنس وللعمل من خلال الحملات الإعلامية على زيادة وعي مقرري السياسات ومسؤولي إنفاذ القوانين والمجتمعات المحلية بضرورة التصدي للعنف القائم على أساس نوع الجنس في حالات الصراع وبعد انتهائه.
- في رواندا، سيجري القيام بمبادرة لتحسين فهم الجنود السابقين لعواقب العنف القائم على أساس نوع الجنس وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على الصحة الإنجابية والإسهام في إعادة إدماج الجنود السابقين في مجتمعاتهم على نحو آمن.
- في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس، ستجري التوعية بالواجبات الأخلاقية لمهنة الرعاية الصحية نحو التصدي للعنف القائم على أساس نوع الجنس،

وسيقدم الدعم لمزاوي المهن الطبية وأخصائي الرعاية الصحية لوضع مدونة لقواعد السلوك لتوفير المساعدة للناجين من العنف.

• في نيبال، ستستخدم الإذاعة وحلقات المناقشة الجماعية لتوفير حيز للمرأة لكي ترفع صوتها ضد العنف، بشكليه الشخصي والجماعي، ولحشد النساء لإحداث تغيير في الأوضاع المحلية.

• في إندونيسيا، سيقدم الدعم لشراكة واسعة الأساس بين الحكومة والمجتمع المدني لوضع مشروع قانون يُهتدى به في دمج الخدمات المتعلقة بالناجيات من العنف على صعيد المقاطعات.

• في فيجي، سيجري الاضطلاع بمبادرة لتصحيح مواقف وسلوكيات الشباب من الذكور تجاه العنف ضد المرأة، وتزويدهم بطرق بديلة لحل المنازعات في بيوتهم ومجتمعهم، وتمكين النساء من القيام بدور مركزي في عمليات بناء السلام في مجتمعاتهن.

• في جورجيا، سيجري توسيع برنامج لتدريب المسؤولين الحكوميين على مناهضة العنف القائم على أساس نوع الجنس في المناطق الخارجة من الصراع، مع التركيز بصفة خاصة على المناطق التي شهدت صراعات مؤخرًا. وسيجري، فضلا عن ذلك، تنفيذ برنامج مماثل لهذا البرنامج في أذربيجان.

• في صربيا والجبل الأسود، سيجري تعزيز شبكة نسائية فيما تظطلع به من عمل لتحقيق المصالحة ومناهضة العنف القائم على أساس نوع الجنس بين مختلف الانتماءات العرقية والدينية والسياسية. وستدعو المبادرة أيضا إلى تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في جهود بناء السلام في المنطقة وإلى تيسير زيادة تنفيذه.

• في هندوراس وغواتيمالا والسلفادو ونيكاراغوا وكوستاريكا، سيجري استخدام البحوث والتحقيقات في تصاعد العنف القائم على أساس نوع الجنس وقتل النساء لتحديد المجالات التي يلزم فيها تنقيح التشريعات والسياسات العامة، ولتشجيع اتخاذ المزيد من الإجراءات الجماعية لإنهاء الإفلات من العقاب.

• في هايتي، سيجري تقديم الدعم لتنمية القدرة المؤسسية للمجموعات النسائية على الصعيد المحلي لمساعدة الناجيات من العنف على رد اعتبارهم، كما سيقدم

الدعم لهذه المجموعات في جهودها الرامية إلى وضع خطة متكاملة لمكافحة العنف ضد المرأة.

- في غيانا، سيقدّم الدعم لمبادرة ترمي إلى توجيه المزيد من الانتباه إلى دور العنف القائم على أساس نوع الجنس في الصراعات العرقية، ولتمكين النساء والفتيات في المجتمعات المتأثرة من السعي إلى تحقيق العدالة والمساواة.
- في بيرو، سيحري توفير الدعم لتيسير تنفيذ توصيات لجنة تفصي الحقائق والمصالحة المتصلة بالعنف القائم على أساس نوع الجنس، والتي تشمل وضع خطة متكاملة لرد الاعتبار للضحايا وإنشاء نظام مؤقت للنظر في انتهاكات حقوق الإنسان وإنشاء برنامج تدريبي للقضاة.
- في كولومبيا، ستنشأ في ثلاث بلديات أخرى في مقاطعة كينديو لجنة للسلام والتعايش على غرار لجنة السلام والتعايش في بلدية قرطية التي جمعت بين مسؤولي الحكم المحلي وطائفة عريضة من المنظمات الاجتماعية لوضع سياسات لتحقيق السلام والتعايش من منظور مراعاة الجنسين.
- في البرازيل، سيعزز أحد مشاريع الصندوق الاستثماري الاستعمالي الإيجابي لموسيقى الهيب هوب بين الشباب للتوعية بالعنف القائم على أساس نوع الجنس والتشجيع على الحل السلمي للمنازعات بين الشباب والشابات.

١٠ - ومن الجدير بالذكر أيضا أن عام ٢٠٠٤ شهد اعترافا متواصلا بفعالية المشاريع التي يمولها الصندوق الاستثماري. فقد يسر الدعم الذي قدمه الصندوق الاستثماري في عام ٢٠٠٢ الجهود التي بذلتها لجنة حقوق الإنسان لكي تقوم لجنة تفصي الحقائق والمصالحة في بيرو بدمج المنظور الجنساني في أعمالها، والتي شملت الدعوة من أجل رد الاعتبار لضحايا العنف من النساء في البلد. وقد اعتُبر المشروع هذا العام أحد أفضل ثلاثة مشاريع معنية بحقوق الإنسان في البلد، وحاز على جائزة من مؤسسة أو كسفام في الولايات المتحدة الأمريكية وإدارة التنمية الدولية للمملكة المتحدة وأيرلندا الشمالية وهيئة كبير. كما قدم الصندوق الاستثماري منحة في عام ٢٠٠٢ لدعم البحوث وتوثيق لتجارب نساء مصابات بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في أعقاب الإبادة الجماعية التي شهدتها رواندا في عام ١٩٩٤. ويستخدم نتائج هذه البحوث حاليا كل من اللجنة الوطنية الرواندية المعنية بالإيدز ومديرية السلام والأمن التابعة للاتحاد الأفريقي وسفارة الولايات المتحدة الأمريكية في رواندا.

ثانيا - توسيع النطاق الذي تصله مساعدات الصندوق الاستثماري وزيادة آثاره: تكرار المبادرات الممولة من الصندوق الاستثماري في أماكن أخرى والتوسع فيها

١١ - استجابة لتوصيات لجنة الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات لتقييم المشاريع بوضع استراتيجية منقحة لتقديم المنح، قدم الصندوق الإنمائي للمرأة استراتيجية منقحة للصندوق الاستثماري للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٨ إلى اللجنة للنظر فيها. وتستجيب الاستراتيجية المنقحة، التي أقرتها اللجنة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، تشمل جوانب محددة في الصندوق الاستثماري اعتبرها الصندوق الإنمائي للمرأة في حاجة إلى تعزيز استنادا إلى الخبرة التي تبلورت على مدار السنوات الثماني الماضية المستمدة من تشغيل الصندوق الاستثماري، وتشمل هذه الجوانب في جملة أمور مجالات التأثير والمشاركة والمعرفة والكفاءة والموارد.

١٢ - ومن الجدير بالملاحظة بوجه خاص أن تقديم منح الصندوق الاستثماري، حسب ما تقضي به الاستراتيجية المنقحة، سيركز على تأمين ودعم الطائفة الكبيرة جدا من القوانين والسياسات التي وضعت في جميع مناطق العالم للتصدي للأشكال المتعددة للعنف الذي تواجهه المرأة. ومن النتائج الرئيسية التي خلصت إليها الاستعراضات التي أجراها الصندوق الإنمائي للمرأة للصندوق الاستثماري وغيره من المبادرات في مختلف أنحاء العالم في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣، والتي يرد تلخيص لها في المنشور المعنون *Not a Minute More: Ending Violence Against Women* "لا عنف بعد ذلك ولو لدقيقة"^(٣) والتي أكدها أيضا التقرير التجميعي لعام ٢٠٠٣ الذي أعده مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بالعنف ضد المرأة (E/CN.4/2004/66 و Add.1 و 2)، أنه رغم التقدم الكبير الذي أحرز في وضع قوانين وسياسات جديدة، فإن تطبيقها لا يزال ضعيفا كما أن إنفاذها لا يتسم بالتوازن، وكثيرا ما تكون القوانين والسياسات ذاتها غير مصممة على الوجه الملائم لحماية حقوق الإنسان المكفولة للمرأة. وخلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٨، سيركز الصندوق الاستثماري تركيزا خاصا على توفير الدعم للمنظمات الحكومية وغير الحكومية للتوعية بالقوانين والسياسات الجديدة، وعلاج أوجه القصور في تلبية متطلبات حقوق الإنسان، وتحديد المخصصات اللازم إدراجها في الميزانية من أجل التنفيذ، وزيادة قدرة الأجهزة القضائية وموظفي إنفاذ القوانين والأخصائيين الصحيين على تنفيذ القوانين، وإنشاء نظم لجمع البيانات ومؤشرات للمساعدة في رصد فعاليتها

١٣ - وتظهر التقارير المقدمة من الجهات التي حصلت على منح أثناء الدورات السابقة لتقديم المنح أن الدعم المبدئي الحافز الذي حصلت عليه من الصندوق الاستثماري لا يزال يؤدي

ثمّارة طويلة الأجل. ففي جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وفر الصندوق الاستئماني الدعم لتعزيز قدرات أعضاء الاتحاد النسائي في لاوس على إدارة مركز في فيينتياني للناجين من العنف القائم على أساس نوع الجنس. وعندما طلب الاتحاد النسائي الدعم من الصندوق الاستئماني في عام ٢٠٠٢، كان العنف الذي يرتكب ضد المرأة يتم في معظمه دون أن يبلغ عنه أحد ولم تكن هناك إحصاءات موثوقة بشأن الاعتداءات الجنسية أو العنف العائلي. ولم تعالج القوانين الموجودة حاليا في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية مسائل محددة متصلة بالعنف القائم على أساس نوع الجنس. وقد أصبح بإمكان الاتحاد النسائي بعد إنشاء المركز وتشغيله توثيق عدد كبير من الحالات وتقديمها إلى الحكومة. وتدل على نجاح البرنامج دعوة الحكومة الاتحاد النسائي إلى تقديم مشروع قانون بشأن العنف العائلي. وقد أقرت الجمعية الوطنية في لاوس المشروع في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ وهو الآن في انتظار التوقيع عليه من البرلمان لكي يصبح قانونا. ونجح الاتحاد النسائي في الحصول على دعم إضافي من مؤسسة آسيا لدفع نفقات الخبرة الفنية التي استخدمت في صياغة القانون، ومن الصندوق الاستئماني في عام ٢٠٠٣ لتنظيم جلسات استماع عامة للتوعية بمشروع القانون وإشراك النساء في العملية التشريعية، ومن السفارة اليابانية في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية لبناء مركز دائم لمواجهة الأزمات في فيينتياني.

١٤ - وفي أفريقيا، أسفر الدعم الذي قدمه الصندوق الاستئماني لعمل الشبكة النسائية الأفريقية للتنمية والاتصالات مع منظمات رجال ملتزمة بالمساواة بين الجنسين عن إنشاء شبكة من الرجال لمكافحة العنف ضد المرأة وتعزيز المساواة بين الجنسين في أفريقيا. وقد نظمت شبكة الرجال المؤيدين للمساواة بين الجنسين الآن مؤتمرا متنقلا للرجال عبر إثيوبيا وكينيا وجمهورية تنزانيا المتحدة وملاوي وزامبيا، قاموا خلاله بتوعية آلاف الرجال بمسائل العنف القائم على أساس نوع الجنس وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وعززت الشبكة النسائية الأفريقية للتنمية والاتصالات الدعم الذي حصلت عليه من الصندوق الاستئماني باحتذاب تمويل إضافي من مؤسسة هنريش بول ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وجرى في لجنة وضع المرأة في دورتها لعام ٢٠٠٤ الاعتراف بفضل العمل الذي قامت به الشبكة النسائية الأفريقية للتنمية والاتصالات مع مجموعات الرجال المؤيدين للمساواة بين الجنسين، حيث دعيت المنظمة للمشاركة في المناقشة التحضيرية لفريق الخبراء ولتكون أحد أعضاء فريق المناقشة.

١٥ - وفي المكسيك، دعم الصندوق الاستئماني منظمة سيمياس واللجنة المكسيكية لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها في التصدي للشواغل المتصلة بإفلات قتلة النساء من العقاب في سيوداد خواريس. وضمت منظمات ممثلة لأسر الضحايا لأول مرة صفوفها مع منظمات غير

حكومية معنية بحقوق الإنسان في جهد مشترك لتبنيه الحكومة إلى ضرورة اتخاذ إجراءات عاجلة ومناسبة. وتقدم الحكومة المكسيكية الآن أموالاً إلى المجتمعات المتأثرة التي شهدت أفجع حوادث قتل للنساء من أجل إنشاء دور حضانة وتوفير الإرشاد المتعلق بالصحة النفسية والانفعالية، ودعم المشاريع الصغرى للنساء في تسويق منتجاتهن.

١٦ - وأسفر الدعم الذي قدمه الصندوق الاستئماني للاتحاد النسائي لعموم الصين عن توسع مراكز تلقي الشكاوى من العنف العائلي، لتتجاوز المناطق التجريبية للمشاريع الممولة من الصندوق الاستئماني في مقاطعة لياونين إلى أماكن أخرى في المقاطعة؛ وعلاوة على ذلك جرى تكرار العمل الذي بدأ في لياونين في مقاطعتي شانشي وجيانشي. وقدمت الاتحادات النسائية على مستويات مختلفة مقترحات تشريعية بشأن التصدي للعنف العائلي إلى المؤتمر الشعبي المحلي وأصدرت بيانات مشتركة لصياغة سياسات محلية بشأن منع العنف العائلي والتصدي له. وجرى وضع سياسات وأنظمة محلية في عدة مقاطعات ومحافظات وأقضية. واجتمع مسؤولو إنفاذ القوانين والمواطنون معاً لإنشاء مراكز لتلقي الشكاوى من العنف العائلي، كما أنشأت ١٣ مقاطعة مآوى فيها. وفي جيانشي ووهان، تكتسب أنشطة التدريب والتوعية الموجهة إلى الرجال قوة دفع جديدة.

١٧ - كما استفاد الصندوق الإنمائي للمرأة في عام ٢٠٠٤ من الدروس المستخلصة من تشغيل الصندوق الاستئماني بأن قدم دعماً خاصاً من جانبه إلى عدد من المبادرات الأكبر حجماً الموجهة نحو الإصلاح التشريعي، وتحسين طرق جمع البيانات والإحصاءات، ومكافحة الاتجار، والرعاية الصحية، واستجابة الشرطة، والتوعية عن طريق وسائل الإعلام، وإعادة البناء بعد انتهاء الصراع. وجرى توفير الدعم الفني والمالي لتيسير إقرار وتعديل قوانين متصلة بالعنف العائلي في الفلبين وإندونيسيا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ومنغوليا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، كما جرى في زمبابوي وفيجي تقديم الدعم لاستعراض حالات العنف العائلي الحالية كي يمكن تحديد الإصلاحات اللازمة. وبدعم من الصندوق الإنمائي للمرأة تم تحسين جمع البيانات والإحصاءات المتعلقة بالعنف ضد المرأة، وذلك في تايلند والجمهورية العربية السورية والأردن ومصر والمكسيك وسانت لوسيا. وطبقت في كامل أنحاء ولاية راجاستان الهندية نماذج مدعومة من الصندوق الإنمائي لوحدات خاصة من النساء والفتيات في مراكز الشرطة، كما أدى الدعم المقدم إلى مركز متكامل لمواجهة الأزمات شُيد بحيث يكون أساسه مستشفى إلى الأخذ به باعتباره جزءاً من سياسة وزارة الصحة العامة في تايلند. وبفضل الدعم المقدم إلى لجنة إصلاح القوانين في سيراليون، يتسنى حالياً إجراء استعراض شامل لقوانين ذلك البلد المتعلقة بالعنف ضد المرأة، كما تتلقى المنظمات النسائية دعماً في الوقت الراهن للمساعدة في ضمان التنفيذ الفعال لتوصيات لجنة

تقضي الحقائق والمصالحة المتعلقة بالعنف القائم على أساس نوع الجنس. وأمكن من خلال الدعم المقدم من الصندوق الإنمائي للمرأة لمبادرات مكافحة الاتجار في منطقة جنوب آسيا استعراض قوانين مكافحة الاتجار بهدف تحديد الأحكام التي تنطوي على تمييز بين الجنسين في أربعة بلدان، وأدى الدعم المقدم إلى اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في الهند في جمع بيانات مصنفة حسب نوع الجنس إلى تيسر إمكانية وضع توصيفات للضحايا والقائمين بالاتجار والعملاء لأول مرة.

ثالثاً - خاتمة

١٨ - مضت ١٠ سنوات على اعتماد إعلان ومنهاج عمل بيجين و ٩ سنوات على إنشاء الصندوق الاستئماني لدعم الإجراءات الرامية إلى القضاء على العنف ضد المرأة، أصبح ما هو معروف الآن عن الاستراتيجيات الفعالة للقضاء على العنف القائم على أساس نوع الجنس أكبر بكثير، وبات من الممكن بناء على ذلك، تحديد التحديات القادمة.

١٩ - وقد تحققت وثبات كبيرة في إرساء المعايير الناظمة والأطر القانونية، ويتمثل التحدي الآن في تحديد سبل فعالة لضمان التنفيذ الملائم للقوانين الجيدة وتكرار ذلك التنفيذ في أماكن أخرى، وزيادة توافر القوانين التي بها قصور مع معايير حقوق الإنسان. ويتعين استحداث آليات أفضل لإعمال الحقوق وتصحيح الانتهاكات ضماناً لتحقيق المساواة والعدالة. ويجب أن يقترن الإصلاح التشريعي بتدريب العاملين في نظم العدالة الجنائية وإصلاح هذه النظم، ذلك لأن الحساسية تجاه احتياجات الضحايا من النساء لا تزال منعدمة عند عدد كبير منهم. كما أن التغييرات التي أدخلت على أسلوب إقامة العدل، عن طريق إنشاء مراكز شرطة متخصصة وتدريب جهاز الشرطة ككل، وإقامة شراكات من المنظمات غير الحكومية النسائية، يجب أن يتخذ بعضها طابعاً مؤسسياً على نطاق أوسع. ويجب معالجة العنف ضد المرأة على سبيل الاستعجال في سياق فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، لأنه من العوامل الرئيسية التي تساعد في انتشار الوباء. ويجب القيام بأنشطة منسقة على صعيد المجتمع المحلي للجمع بين الرجال ومسؤولي الحكم المحلي والقيادات التقليدية ومزاوي المهن الطبية والقانونية وقيادات المنظمات النسائية، ضماناً لربط إطار القوانين الدولية والوطنية ربطاً محكماً بالواقع الذي تعيشه المرأة. وإننا نعلم أيضاً أنه يتعين إيجاد سبل لمعالجة العنف على مستويات متعددة وفي قطاعات متعددة من المجتمع في وقت واحد، وأنه يجب معالجة الأسباب الجذرية للعنف، ومنها ضعف المكانة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمرأة.

٢٠ - وقد كان للمبادرات المدعومة من الصندوق الاستئماني إسهامات مهمة في تكوين خبرات أكبر بكثير بشأن الاستراتيجيات الفعالة للقضاء على العنف ضد المرأة في جميع هذه

المجالات. إلا أنه مع تطلع المجتمع الدولي إلى الأمام في سياق الاستعراض العشري لتنفيذ منهاج عمل بيجين وما بعده، ثمة حاجة ملحة إلى أن يزداد التمويل كثيرا لكي يتسنى مواصلة وتوسيع الدعم الذي يقدمه الصندوق الاستثماري لزيادة الطابع الابتكاري للاستراتيجيات الجديدة التي تم وضعها ولتنفيذ هذه الاستراتيجيات والتوسع فيها. وفضلا عن ذلك، فقد أوجب الإعلان بشأن الألفية^(٤)، الذي أعاد تأكيد نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، على الحكومات في جميع أنحاء العالم مكافحة جميع أشكال العنف ضد المرأة، واعتبر النهوض بالمساواة بين الجنسين عنصرا مركزيا في أي تقدم يتم إحرازه في تحقيق رؤية إعلان الألفية للقرن الحادي والعشرين. وللصندوق الاستثماري للأمم المتحدة دور حاسم في هذا المسعى. فقد ذكرت فرقة عمل مشروع الألفية المعنية بالتعليم والمساواة بين الجنسين (مشروع الألفية لعام ٢٠٠٥) مؤخرا في تقريرها المؤقت المعنون "اتخاذ إجراء: تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة"^(٥) أنه:

"على الرغم من أن المجتمع العالمي قد احتشد لمواجهة أوبئة أخرى (مثل فيروس نقص المناعة البشرية والسل)، فإنه لا يزال يقصُر عن الاستجابة بنفس الطريقة لوباء العنف ضد المرأة. فعلى سبيل المثال، ورغم أن قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٦٦/٥٠ قد أنشأ صندوقا استثماريا لإنهاء العنف ضد المرأة لدى الصندوق الإنمائي للمرأة، فإن الاحتياجات والطلبات القطرية تتجاوز كثيرا مستوى الموارد الحالية للصندوق. وبالنظر إلى ما يتمتع به الصندوق الاستثماري من وضع بارز وما حققه من إنجازات، فإن من الممكن أن يشكل آلية مهمة لمواجهة هذا العنف بقوة على الصعيد العالمي (الفصل ٩)".

لقد آن الأوان للتخصيص الجدي للموارد التي ستُخلى العالم من العنف ضد المرأة.

الحواشي

- (١) تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، بيجين؛ ٤-١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.96.IV.13)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الأول.
- (٢) المصدر نفسه؛ المرفق الثاني.
- (٣) نيويورك، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، ٢٠٠٣.
- (٤) انظر قرار الجمعية العامة ٢/٥٥.
- (٥) لندن، وسترنغ، فرجينيا، ٢٠٠٥، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.